

بعد الحرب: من الذي سيدفع ثمن إعادة الإعمار في سوريا؟

تقرير مترجم من قبل مركز إدراك للدراسات والاستشارات
صادر عن ميدل إيست آي

إعداد: بول كوشران

ترجمة: آمال وشنان

مركز إدراك للدراسات والاستشارات

كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٧

إِدْرَاك **IRAK**
FOR STUDIES & CONSULTATIONS • للدراسات والاستشارات

المحتوى

- ٣..... مقدمة: ٣
- ٣..... الحرب السورية والتكلفة الإنسانية..... ٣
- ٤..... كم ستكلف إعادة إعمار سوريا؟..... ٤
- ٥..... كم تحتاج سوريا؟..... ٥
- ٦..... ما الذي يمكن أن تقدمه سوريا للمستثمرين؟..... ٦
- ٦..... مزيد من العقوبات..... ٦
- ٨..... إيران: سوريا البيدق الجيوسياسي..... ٨
- ٩..... روسيا: استخدام نموذج أوكرانيا..... ٩
- ١١..... لبنان: يجب أن تمر بحزب الله..... ١١
- ١٢..... الصين: المصالح الأمنية..... ١٢
- ١٣..... الولايات المتحدة: دفتريكات مغلقة بإحكام..... ١٣
- ١٤..... مصر: مشاكلها الخاصة..... ١٤
- ١٥..... بقية العالم العربي: نريد التغيير أولاً..... ١٥
- ١٦..... أوروبا: اللاجئين كرافعة مالية..... ١٦
- ١٨..... الشركات متعددة الجنسيات: تضررت بسبب الضرائب..... ١٨
- ١٩..... السوريون في الخارج: هل هم موضع ترحيب؟..... ١٩
- ١٩..... إذن أين يترك ذلك عملية إعادة إعمار سوريا؟..... ١٩

مقدمة:

روسيا والولايات المتحدة وتركيا وإيران والصين والاتحاد الأوروبي: كلها أدت دوراً في الصراع السوري، ولكن هل ستساعد على إعادة الإعمار؟

لا يزال الصراع الذي دام سبع سنوات في سوريا دون حل، والملايين من السوريين يعيشون الآن خارج حدود سوريا، غالباً في مخيمات اللاجئين. ويستمر القتال في جميع أنحاء البلاد. وقد دمرت البنية التحتية، وبلغ مجموع التكلفة التقديرية لإعادة الإعمار ٢٢٦ مليار دولار.

لكن هناك اعتقاد دولي واسع الانتشار بأن الرئيس بشار الأسد وحلفاءه سوف يدعون النصر والبدء في إعادة الإعمار.

الحرب السورية والتكلفة الإنسانية

The Syria war: The human cost



The population peaked in 2010 at 21m - it's now at 18m



Est. 400,000

KILLED



5.5m

REFUGEES HAVE LEFT SYRIA



6.5m

INTERNALLY DISPLACED PERSONS INSIDE SYRIA



Life Expectancy

55.7 years

AVERAGE LIFE EXPECTANCY. IN 2011 IT WAS 75.9 YEARS

Source: World Bank, UNHCR - all figures as of July 2016

MÆ

middleeasteye.net

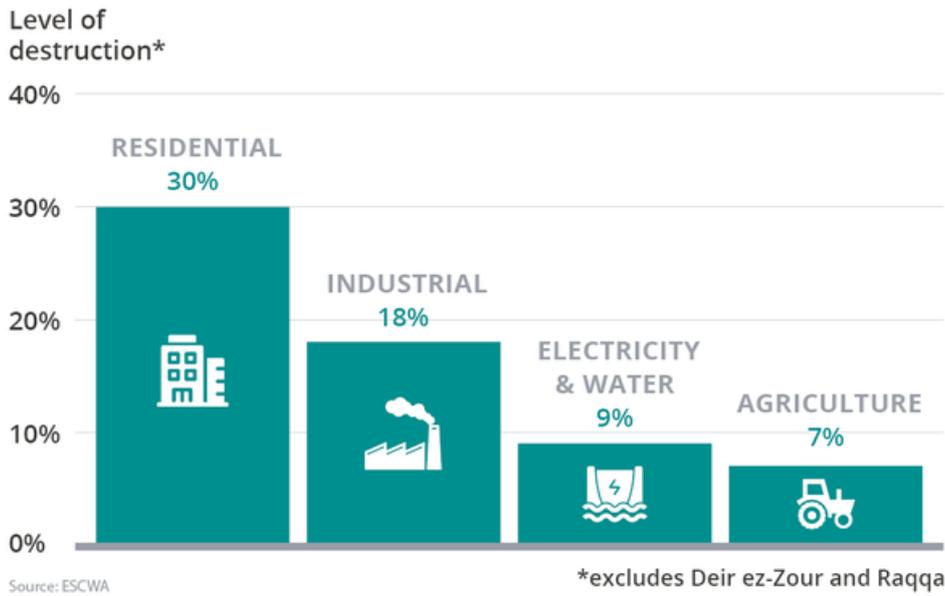
من المتوقع أن يفوز مؤيدو دمشق، سواء في الداخل أو الخارج، بحصة الأسد من عقود إعادة الإعمار. الدول المجاورة، مثل لبنان، سوف تستفيد أيضاً، تبعاً للحكمة. يمكن أن يُسمح المقاولون والمتعاقدون والممولون من أجل إحياء إمكانات إعادة الإعمار المحتملة.

لكن هذا لن يتم مباشرة فالدولة السورية مفلسة، وليس واضحاً حتى كيف تدبرت دمشق إدارة الحرب التي دامت ٦ سنوات مالياً من دون دعم خارجي (قدمت إيران ما لا يقل عن ٨ مليارات دولار من القروض). وبينما كانت قيمة الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٧ ٥ مليارات دولار فقط، فقد انخفض احتياطي العملة الأجنبية من ٢١ مليار دولار عام ٢٠١٠ إلى مليار دولار في عام ٢٠١٥.

كم ستكلف إعادة إعمار سوريا؟

تتراوح معظم التقديرات من ١٠٠ بليون دولار إلى ٣٥٠ بليون دولار، بعضها يصل إلى تريليون دولار. ووضع جهاد يازجي، رئيس تحرير "الورقة المالية المستقلة للتقرير السوري"، رقماً أدنى، وأضاف: "أن تقديرات البنك الدولي والأمم المتحدة حددت ١٠٠ مليار دولار لإصلاح ما تم تدميره، مع الحاجة إلى المزيد لإعادة سوريا إلى مسارها الصحيح".

Destruction in Syria by sector



middleeasteye.net

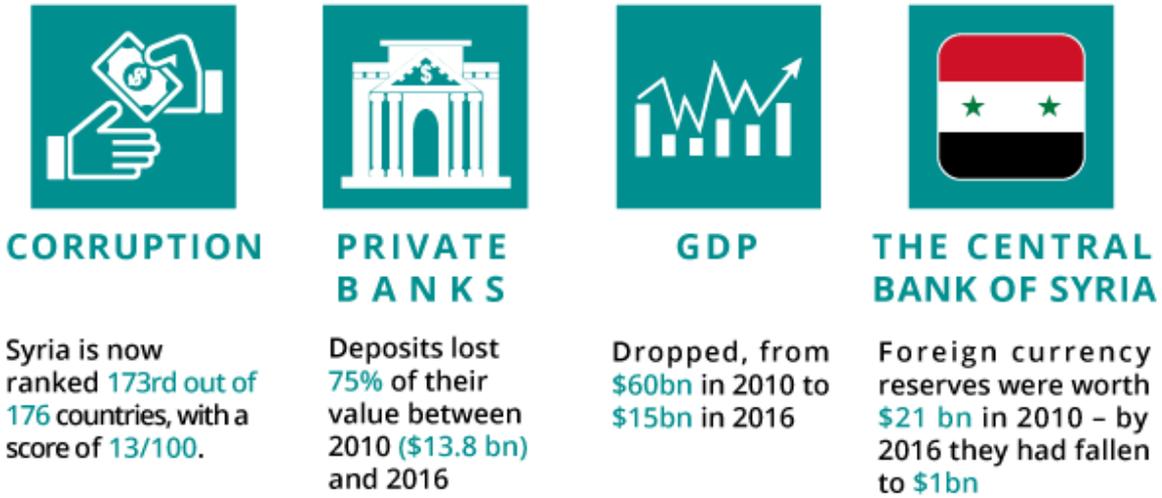
خلال المراحل المبكرة من الحرب، قدرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) أن الاقتصاد السوري يحتاج إلى ٣٠ سنة للعودة إلى مستوى ما قبل عام ٢٠١١، وقد زادت المدة الزمنية حالياً.

كم تحتاج سوريا؟

يواجه العالم في اليمن أسوأ أزمة إنسانية منذ عام ١٩٤٥، ووفقاً للأمم المتحدة يبلغ الدين العالمي ٢١٧ تريليون دولار؛ أي ٣٢٧ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وقد حذر المعهد الدولي المالي من الوضع في ظل تقشف العديد من البلدان. وطالبت الأمم المتحدة بتقديم ٤,٦ مليارات دولار لخطة الاستجابة للاجئين السوريين لعام ٢٠١٧، ولكن قدر العجز بـ ٢,٨ مليار دولار.

وسط هذا التعب من جانب المانحين، هناك القليل من الرغبة أو القدرة على تمويل مشروع إعادة إعمار آخر، وذلك بالنظر إلى التسييس الدولي للصراع في سوريا.

Syria war: The economic cost



Source: xe.com, USEIA, World Bank

MÆ

middleeasteye.net

قالت مصادر في البنك الدولي لـ "ميدل إيست آي" إنها لن تسحب دفتر شيكاتهما لسوريا. وقد أشارت الحكومات الغربية إلى أنها لن تمويل أي إعادة إعمار دون أي شكل من أشكال انتقال السلطة (في المحصلة: الأسد يجب أن ينسحب).

وهذا يترك المجال مفتوحاً أمام حلفاء دمشق مثل روسيا وإيران والصين، ومن المحتمل أن يقتنصوا هذه الفرصة بعد إنفاق مليارات الدولارات على الحرب، ولكن العوائد غير مؤكدة.

قال رشاد القطان، زميل غير مقيم في مجلس المحيط الأطلسي وباحث في القطاع المصرفي السوري: "هل سيكون بمقدورهم إقناع رجال أعمالهم في القطاع الخاص بالدخول إلى سوريا بطريقة شفافة؟ لا. يجب أن يتنافسوا مع رجال الأعمال التابعين للنظام السوري السيئ للاستمرار في الأعمال التجارية".

ما الذي يمكن أن تقدمه سوريا للمستثمرين؟

تفتقر سوريا إلى عنصرين رئيسيين من شأنهما أن يجعلها جذابة إذا ما بقيت البلاد تحت العقوبات الدولية:

١- نقص الموارد الطبيعية: إن نقص الموارد الطبيعية يعني أن سوريا لا تملك احتياطات النفط التي جعلت العراق، رابع أكبر مصدر للنفط في العالم، جذاباً لأموال إعادة الإعمار منذ عام ٢٠٠٣.

وقد بلغ احتياطي النفط في البلاد رقماً قياسياً ليصل إلى ٣٧٥ ألف برميل يومياً؛ أي ٠,٢ في المئة فقط من الإنتاج العالمي. كما أن احتياطيها من الغاز غير هام أيضاً بنسبة ٠,١ في المئة من الإنتاج العالمي.

نعم، منحت روسيا مناقصات خلال الصراع لتطوير حقول الغاز البحرية في البحر الأبيض المتوسط، ولكن بقية الموارد النفطية السورية تقع في الشمال الشرقي، معقل تنظيم داعش، حيث يتحرك الأكراد الآن لتحرير المنطقة.

٢- فرضت دمشق ضرائب عالية على الواردات الغربية، وهذا ما يجعل منتجاته أقل قدرة على المنافسة مع الدول التي أبرمت اتفاقات للتجارة الحرة مع سوريا. وسوريا ليس لديها اتفاقية للتجارة الحرة على سبيل المثال مع الاتحاد الأوروبي.

كان وجود الشركات الغربية المتعددة الجنسيات محدوداً جداً قبل الحرب، وسوريا الآن تحتاجها أكثر من أي وقت مضى للحصول على الاستثمار الأجنبي، والرجوع بمستوى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مرحلة ما قبل النزاع حيث ارتفع

الاستثمار الأجنبي المباشر من ١١٠ ملايين دولار في عام ٢٠٠١ إلى ٢,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٠.

مزيد من العقوبات...

٣- فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة عقوبات متعددة الأطراف في عام ٢٠١١، واستهدفت

العقوبات الأولية أعضاء الحكومة السورية والمؤسسات المملوكة للدولة والجيش والأفراد والشركات ذات الصلة.

ومنذ ذلك الحين تم تقييد وصول السوريين إلى المصارف الأجنبية واستخدام شبكة سويفت، وهي نظام دفع عالمي؛ ممّا أدى إلى قطع سوريا بشكل فعال عن القطاع المالي الدولي.

وتم توسيع نطاق العقوبات في وقت لاحق، واستهدفت الحزمة الأخيرة، التي عرضتها وزارة الخزانة الأمريكية في عام ٢٠١٦،

الشركات الخاصة، بما في ذلك مصالح رامي مخلوف، ابن خال بشار الأسد، مثل شركة أجنحة الشام وشركات الأمن الخاصة.

وبينما تتابع الهيئات التنظيمية الغربية سوريا عن كثب، فإن المؤسسات المالية الدولية تتفادى أي معاملات بسبب خطر الغرامة عند عدم الامتثال.

وقال كمال علام، وهو زميل زائر في "روسي" في لندن: "إن سوريا تطالب برفع العقوبات الأساسية، لكنني أشك في أن ذلك سيحدث في القريب العاجل. والعقوبات ستكون عائقاً أمام جهود إعادة الإعمار".

٤- لا توجد إستراتيجية حكومية: اجتمعت لجنة سورية مشتركة بين عدد من الوزارات، أنشئت في عام ٢٠١٢، لأول مرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ لوضع استراتيجية لإعادة الأعمار. وقد خصصت للجنة نحو ٢٠٠ مليون دولار لمشاريع خلال السنوات الأربع الماضية، وقد أنفق القليل، وفقاً لما ذكره يازجي.

وقال: "إن الحكومة السورية ليس لديها إستراتيجية للتنمية الاقتصادية". "هل ستركز على قطاعات محددة؟ هل ستبدأ في مدن أو مناطق محددة؟ ما هي سياساتها الاقتصادية والمالية؟ لا نعرف".

٥- لا يوجد مال: تكبدت المصارف المملوكة للدولة و١٤ مصرفاً خاصاً خسائر كبيرة خلال الحرب، ولا تملك السيولة للاستثمار الجدي في إعادة الأعمار. وانخفضت الودائع في المصارف التجارية الخاصة إلى ٣,٥ مليارات دولار في عام ٢٠١٦، من ١٣,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٠، وفقاً للبنك الدولي.

وقد أثار ذلك تساؤلات حول جدوى الشراكات بين القطاعين العام والخاص، التي طرحتها الحكومة كإستراتيجية لإعادة البناء.

٦- لا توجد شفافية: قال يازجي إن العديد من المستثمرين يخشون من أن قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الذي تم إقراره في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، يمكن أن يضيء الشرعية على نقل أصول الدولة إلى مستثمرين من القطاع الخاص مقربين من الحكومة.

وهذا استنتاج طبيعي فالعديد من القوانين التي صدرت خلال الصراع كانت لمصلحة النخبة مثل مخلوف، وفقاً لما ذكره يازجي.

وقال يازجي: "إن إحدى الإستراتيجيات هي منح الأولوية لأعوان النظام والعقارات الحضرية الراقية". وأضاف: "لكنهم لا يعلنون ذلك بطبيعة الحال، ما فعلوه هو خفض الرسوم الجمركية والدعم للقطاعات الصناعية والزراعية، لذلك دمروا الإنتاج المحلي".

الشركات المرتبطة بإعادة الأعمار، مثل المجلس السوري للمعادن والصلب، التي أنشئت في عام ٢٠١٥، تديرها شخصيات قوية مثل محمد حمشو.

في أيار/مايو ٢٠١٥، سمح القانون للوحدات الإدارية المحلية بإنشاء شركات قابضة مملوكة بالكامل، ممّا أدى إلى تعزيز أعمال الهياكل الأساسية. ولكن هذه الوحدات لها صلات وثيقة مع أنصار النظام: على سبيل المثال حسين مخلوف، وزير الإدارة المحلية، هو قريب آخر للأسد ورامي مخلوف.

وقال عضو في الأمم المتحدة في بيروت في حديث غير مسجل: "لا بد من إصلاح الوحدات الإدارية المحلية بالكامل لكي تعمل، حيث إن كل شيء "مركزي"، مضيفاً: "إن الاقتصاد يديره أمراء الحرب، أربعة أمراء كبار وآخرون تحت إمرتهم يتراوح عددهم بين ٢٠ و٣٠. وقد أصبح اقتصاد الحرب منظماً جداً، وليس هناك منافسة، وكل منهم له قطاعه الخاص، وسيواصلون إدارة الاقتصاد".

ألا يبدو هذا مألوفاً؟ هذا لأنه يذكرنا بإعادة الأعمار في لبنان بعد الحرب الأهلية في أواخر القرن العشرين، الأمر الذي استفاد منه السياسيون وأمراء الحرب والمصارف والمقاولون المقربون من نخبة بيروت.

إيران: سوريا البيدق الجيوسياسي

ما هي الاستجابة الدولية المحتملة لاحتياجات سوريا من الاستثمار؟
اكتشفت طهران التي واجهت مشاكلها الاقتصادية أن سوريا ليست شريكاً سهلاً. وقد حصلت إيران على ترخيص للهاتف المحمول في يناير/كانون الثاني لتصبح ثالث مزود لتلك الخدمة في سوريا، كمكافأة لدعمها خلال الحرب. ولكن هذا تم تأجيله لفائدة شركة سيرياتل، وهي شركة اتصالات يملكها حليف الحكومة رامي مخلوف، التي سجلت زيادة كبيرة في الإيرادات عام ٢٠١٧، وفقاً لتقرير سوريا.
كما مُنحت إيران حقوق الاستفادة من منجم للفوسفات بالقرب من تدمر، ولكن شركة روسية بدأت التعدين في نفس المنطقة بعد ذلك. وقال مصدر في الأمم المتحدة: "اشتكت إيران للحكومة، ولكن قيل لها: "أنتما صديقان لنا"."



وأضاف: "ليس لدى الإيرانيين الكثير من النفوذ الاقتصادي، وقد وقعت إيران وسوريا خمس مذكرات تفاهم منذ مطلع العام، لكن كم منها تم تنفيذه؟".
لم يمنح خودرو وسايبا، وهما مصنعان إيرانيان لصناعة السيارات في حمص ودمشق، معدلات ضريبية تفضيلية كما كانا يأملان؛ ممّا يجعلهما أقل قدرة على المنافسة مع العلامات التجارية الصينية والأوروبية المنافسة.
ثم كانت هناك مذكرة تفاهم مع إيران لنقل الغاز الطبيعي إلى سوريا عبر العراق، وقعت عام ٢٠١١، ولم تتحقق بعد.

لم يكن التدخل في سوريا بالنسبة لطهران، كما كان الحال بالنسبة لحلفاء دمشق الآخرين، من أجل فتح أسواق جديدة للسلع والخدمات الإيرانية، بل لأهداف استراتيجية إقليمية.

وقال عماد كيائي، وهو خبير في إيران ومدير في مجموعة إيغدا الاستشارية في نيويورك: "إن إيران تلعب لعبة طويلة الأمد لحليف رئيسي في المنطقة، ولم يكن من المفترض أبداً أن تكون سوريا بقرة حلوباً، لديهم الموارد اللازمة للحليب".

وبدلاً من ذلك يسلط كيائي الضوء على كيفية عمل إيران على إعادة الإعمار أثناء الحرب، وكان محور ذلك الذراع التجارية لحرس الثورة الإيرانية، الذي أعاد بناء الجمهورية الإسلامية في أعقاب الحرب الإيرانية العراقية المدمرة في الثمانينيات. "لدى الحرس قدرات هندسية هائلة في إعادة الإعمار بعد الحرب، ونحن نشهد نموذجاً مماثلاً في سوريا".

ثم هناك المكانة الجيوسياسية لإيران، التي تشارك أيضاً، بغض النظر عن سوريا، في حرب اليمن وتوسع الصراع مع الخصوم الإقليميين، وأبرزهم المملكة العربية السعودية.

وقال كيائي: "ليس عائد الاستثمار، بالنسبة لإيران، من حيث قيمة رأس المال فقط، ولكن من خلال التأثير الاستراتيجي ليكون موطن قدم أكثر استمرارية". "نعم، لم تعمل بعض مذكرات التفاهم هذه المرة، وتعثرت الاتفاقات قبل الصراع أيضاً، ولكن لإيران وجود اليوم في سوريا لم يكن من قبل".

يُنظر إلى خطة مارشال التي قدمتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية لمنع الاتحاد السوفييتي من السيطرة على أوروبا الغربية، من قبل المجتمع الدولي على أنها نموذج افتراضي لأي عملية إعادة إعمار ما بعد الحرب.

ويعتقد كثيرون أن إيران تعتمد هذه المقاربة في سوريا، وإذا وقع شيء مشابه هناك فإن ذلك سيكون مدفوعاً بمصالح إيران لمواجهة المملكة العربية السعودية.

وقال كيائي: "إن إيران تريد إبقاء المملكة العربية السعودية خارج سوريا، وكما هو الحال الآن، لن يتمكن السعوديون من الزحف مرة أخرى إلى سوريا لسنوات، وهذا يستحق كل مليار إيراني أنفق في سوريا".

روسيا: استخدام نموذج أوكرانيا

سحبت روسيا نفسها من الركود. كانت لاعباً أساسياً في الصراع السوري، وقدمت الدعم الدبلوماسي في البداية، وانتقلت إلى التدخل العسكري المباشر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الذي يقال إنه كلف من ٣ إلى ٤ ملايين دولار يومياً في الحرب. ولكن التجارة الثنائية بين روسيا وسوريا تراجعت إلى ٢١٠ ملايين دولار في عام ٢٠١٥، أي أقل من عُشر ١,٨ مليار دولار من الأعمال المنفذة في عام ٢٠١١.



ومع ذلك، فقد كانت أفضل من طهران في التمتع ببعض غنائم الحرب. وتركز روسيا على الطاقة: فافتقارها للتنوع الاقتصادي العام يعني أنها تمتلك سلعاً وخدمات محدودة للتجارة مع سوريا. وقال يازجي: "هذا لا يعني عدم وجود مفاوضات، لكن الروس يبدو أنهم يحصلون [على مشاريع] أكثر من الإيرانيين".

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أفيد بأن موسكو ستقدم التمويل لبعض مشاريع الكهرباء، وهي أول حالة تمويل مباشر من موسكو منذ سنوات عديدة، وفقاً لتقرير سوريا.

وقال أندرو بوين، أحد المتخصصين الروس والمنتسبين إلى مبادرة دراسة التهديدات الناشئة في جامعة نيويورك، إن عملية إعادة الإعمار من قبل روسيا ستكون انتقائية لتأكيد أنها جزء من مهمتها الإنسانية.

وأضاف: "يتعلق الأمر بتقديم صورة أكثر لطفاً لروسيا في الشرق الأوسط، وإذا استثمرت، فإن الكثير من ذلك سيكون حيلة دعائية. فهم يريدون جعل طواقم التلفزيون تروج رواية مفادها أن روسيا تعيد إعمار سوريا". ويتوقع بوين أن تتبع روسيا النموذج المستخدم في مسرح الصراع الحالي الآخر: أوكرانيا.

"أعطيت المشاريع في شبه جزيرة القرم لشركات مرتبطة، بشكل مباشر أو غير مباشر، بأوليغارشيات قريبة من النظام، وطلب منها الاستثمار في قطاعات معينة: بناء ١٠ مستشفيات و ٢٠ مدرسة، ويقال لهم: ستفعلون ذلك كخدمة تسدوننا إليها. من الصعب رؤية عائد تجاري مشروع لهذه الاستثمارات".

لبنان: يجب أن تمر بحزب الله

حارب حزب الله حليف إيران، الذي يتخذ من لبنان مقراً له، إلى جانب الجيش السوري. وهو يريد الآن أن تعود إعادة الإعمار بالفائدة على مصالحه التجارية وشركاته الفرعية ومؤيديه.

وهنا أيضاً ثمة عقبة تتمثل في قانون منع التمويل الدولي لحزب الله (هيفبا). وقد منع التشريع الأمريكي أعضاء القائمة السوداء من المجموعة والشركات ذات الصلة والأفراد من الوصول إلى النظام المالي العالمي، بما في ذلك في لبنان نفسه.

ويعتقد البعض في بيروت أن الصين قد تقدم المزيد من الأمل في المكافآت. ويحاول لبنان إقناع بكين بالاستثمار في ميناء طرابلس الشمالي، الذي يبيع كمركز لوجستي محتمل لدخول السلع والمواد إلى سوريا.



وقال مصدر سياسي لبناني لصحيفة "فاينانشال تايمز" في تموز/يوليو: "إنه يضع لبنان في موقع إستراتيجي جداً من حيث البحث عن فرص في سوريا ما بعد الحرب". وأضاف: "إننا نتحدث عن مليارات الدولارات".

لكن السفير الصيني في لبنان وانغ كيجيان قال في معهد عصام فارس في بيروت في أيلول/سبتمبر: "إن شركات الشحن الصينية لديها علاقات محدودة مع لبنان، ولا تفكر في طرابلس بعدُ بسبب عوامل اقتصادية. وبعد انتهاء الأزمة السورية ربما سيكون هناك روابط بين لبنان والمنطقة، وشبكة النقل".

الصين: المصالح الأمنية

وقد دعمت بكين دمشق في الأمم المتحدة، وقدمت قوات ومساعدات إنسانية.

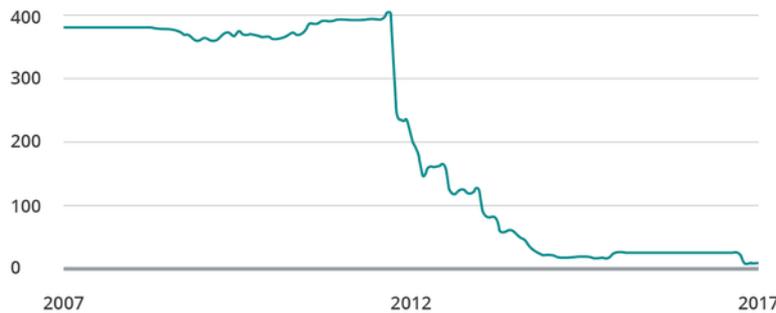
كما أن لها تاريخاً فيما يتعلق بإعادة الإعمار في الخارج. فعلى سبيل المثال، انخرطت بكين بشكل كبير في أنغولا بعد انتهاء الحرب الأهلية، التي استمرت ٢٧ عاماً، في عام ٢٠٠٢ كجزء من استراتيجية الموارد العالمية للبنية التحتية الاستراتيجية.

كما أن أكثر من ٥٠ شركة حكومية صينية وأكثر من ٤٠٠ شركة خاصة عاملة هناك وتم إعطاؤها حصة من صادرات أنغولا النفطية البالغة ٢٥ مليار دولار سنوياً. ولكن على الرغم من تصريحات دمشق لبكين، لم ترد الصين بعد. ويرجع ذلك إلى ما يمكن أن تقدمه أنغولا، والعراق أيضاً، ولا تستطيع سوريا تقديمه إنه "النفط".

How Syria's oil production fell

Output has crashed to 5% of what it was before the war

Thousand barrels
per day



Source: xe.com, USEIA, World Bank

M&E

middleeasteye.net

نعم، تعتبر سوريا جزءاً من مبادرة "الحزام والطريق" التي تبلغ قيمتها تريليون دولار، وتضم ٦٠ بلداً، وهي إستراتيجية لتطوير البنية التحتية البرية والبحرية تغطي الكثير من أوراسيا. بيد أنها ليست عضواً في البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية الذي تدعمه بكين؛ لذا لا يمكنها تقديم التماس للحصول على أموال بالرغم من أهمية البلاد الإستراتيجية للصين في الشرق الأوسط.

وقال علام: "يتأثر تدفق الأموال فيما يتعلق بسوريا والصين بغياب الموارد [السورية]". وقال إن مصلحة الصين الحقيقية في سوريا هي الأمن وليست الاقتصاد.

وتخشى بكين من الاستقطاب الراديكالي للمسلمين الأيغور في مقاطعة شينجيانغ غير المستقرة من قبل بعض المقاتلين الأيغور الصينيين الذين عادوا من سوريا والعراق والبالغ عددهم أكثر من ٤ آلاف، حيث دعموا منظمات مثل داعش.

وكون تركيا كانت داعمة للأيوغور تاريخياً يزعم بكين ويزيد من حاجة الصين إلى معلومات استخباراتية في الشرق الأوسط. وأضاف: "إن الأتراك لم يكونوا يوماً حلفاء موثوقاً بهم عندما يتعلق الأمر بإلقاء القبض على أويغور، لذا فإن سوريا هي مراقب مهم للوضع المحلي". "إذا كان هذا يعني الاستثمار الاقتصادي على الأرض [في سوريا] فحسناً فإنها يمكن أن تفعل ذلك، ولكن ليس مثل أفريقيا أو غيرها من الأماكن التي تستثمر الصين فيها".

ويبدو أن النداءات السورية من أجل استثمار أقوى قد فشلت، ما عدا المبادرات الخاصة مثل الاتفاق على تصنيع ماركة دونغفنغ للسيارات الصينية في سوق حمص.

وفي وقت سابق من هذا العام رفضت بكين إصدار تأشيرات للمسؤولين السوريين. رغم أنها منحت الإذن لرجال أعمال من القطاع الخاص، وفقاً لمصدر الأمم المتحدة. وقال أندرو تابلر، مؤلف كتاب "عرين الأسد"، إن ذلك عبّر عنه الاستخفاف بالأسد خلال زيارته الأولى للصين في عام ٢٠٠٤، والتي قطعت فجأة وبشكل سريع؛ لأن بكين كانت ترغب في إعطاء الأفضلية لزيارة وزير التجارة الإسرائيلي آنذاك.

ويحاول عماد مصطفى، السفير السوري لدى الصين، الحصول على مزيد من الدعم من بكين.

لكن قطان حذر من أن "الصين لم تبد أي ثقة حقيقية في الاستثمار في سوريا، وليس فقط بسبب النظام، فهم يعلمون أن الاستثمارات ستراجع بسبب الاستنزاف والمحسوبية والفساد، وربما تعلموا الدرس بأنه لا نفوذ للحكومة السورية".

الولايات المتحدة: دفتر شيكات مغلق بإحكام

من غير المرجح أن تمول واشنطن أي جهود لإعادة الإعمار، رغم دعمها لمجموعات المعارضة خلال الحرب. وبينما كان هناك ضغط على الولايات المتحدة "لدفع ثمن ما كسرتة" في العراق بعد غزو عام ٢٠٠٣، فالحال في سوريا مختلف.

How Syria tumbled against the dollar

The Syrian currency is now worth only a tenth of what it was a decade ago

US cents per Syrian pound



Source: XE.com

M&E

middleeasteye.net

وقال مصدر في الأمم المتحدة: إن "التمويل من الأمريكيين غير وارد".

وقد صرحت كلٌّ من إدارتي أوباما وترامب بأن الأسد يجب أن يرحل، وأنهم لن يغيروا الموقف السياسي إطلاقاً. وهناك قدر ضئيل من الرغبة في تمويل إعادة الإعمار في أعقاب الفضائح في العراق وأفغانستان حول الأموال المختلسة. وقدرت لجنة الكونغرس الأمريكي أنه فُقد بسبب الاحتيال والهدر ما بين ٣١ مليار دولار و ٦٠ مليار دولار، من أصل ١٦٠ مليار دولار.

وخصصت واشنطن، منذ عام ٢٠١٣، نحو ٦٠ مليار دولار في منح إعادة الإعمار للعراق، في حين أن الاستثمارات الإضافية نشأت عن طريق الإفراج عن الأموال العراقية المجمدة خلال عهد صدام حسين. ورغم المشاكل الأمنية المستمرة فما تزال بغداد قادرة على جمع أموال إعادة الإعمار من احتياطياتها الضخمة من النفط، وقد أنتجت في عام ٢٠١٦ ما يقدر بـ ٣,٦ ملايين برميل يومياً لتمويل ميزانيتها السنوية البالغة ١٠٠ مليار دولار أمريكي. وبالمقارنة كانت سوريا تنتج ٣٧٥,٠٠٠ برميل يومياً في عام ٢٠١٠، وهي آخر الأرقام المتاحة قبل النزاع، ونحو ٠,٢ في المئة فقط من الإجمالي العالمي. وقد انخفض هذا الرقم الآن فميزانية دمشق كانت ٥ مليارات دولار فقط في عام ٢٠١٦.

مصر: مشاكلها الخاصة

وكانت القاهرة قد عانت من علاقة مضطربة مع سوريا خلال السنوات القليلة الماضية. تدهورت العلاقات في عام ٢٠١٣ عندما دعمت مصر المعارضة السورية، وأغلقت السفارة السورية في القاهرة، واستدعت القائم بأعمالها من دمشق وحاولت جمع الأموال للمتمردين.



تحسنت العلاقات عندما أطيح بالرئيس محمد مرسي في عام ٢٠١٣ وتولى عبد الفتاح السيسي السلطة. واضطرت القاهرة، منذ ذلك الحين، إلى القيام بعمل متوازن، كما هو الحال بين دمشق والحلفاء، بما في ذلك الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي، الذي يضم السعودية والإمارات بين أعضائه. أرسلت مصر وفوداً تجارية إلى سوريا في أغسطس/آب ٢٠١٧، وهي حريصة على تطبيع العلاقات التي من شأنها أن تساعد دمشق. ولكن مع اقتصادها الذي يكافح والديون المتراكمة، يمكن لمصر أن تقدم فقط الدعم واستثمارات القطاع الخاص.

وقد حاولت القاهرة نفسها جذب المستثمرين بعد انتفاضة عام ٢٠١١، على الرغم من الدعم المقدم من صندوق النقد الدولي ودول مجلس التعاون الخليجي. والمؤتمر المصري للتنمية الاقتصادية في شرم الشيخ الذي نظم عام ٢٠١٥، وتم نشره كخطة مارشال المصرية، اتضح أنه دون التطلعات المطلوبة. وقال قطان إن التجمع ذكره بما يمكن أن يحدث الآن في سوريا: "لقد دعوا جميع هذه الشركات متعددة الجنسيات، ودعمتها الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وأعلن عن مليارات الدولارات من الاستثمارات، ولكن لم يتحقق الكثير".

وأضاف: "حتى لو وصلت سوريا إلى المرحلة نفسها، مع مؤتمر التنمية في نيسان/أبريل ٢٠١٨، فسندسمع بتعهدات بالمليارات، لكننا حين ننظر إلى السجل، فربما لن يتعدى ما يتم الإيفاء به ٢٠ إلى ٣٠ في المئة فقط".

بقية العالم العربي: نريد التغيير أولاً



تركيا وأعضاء مجلس التعاون الخليجي طالما أرادوا الأسد خارج اللعبة. إذا رحل ربما كانت هذه الدول والغرب على استعداد لتمويل سوريا الجديدة، لكنه لم يرحل، وعليه فهم لا يريدون التمويل.

وقال مصدر في الأمم المتحدة: "ليس هناك سوى دول مجلس التعاون الخليجي التي قد تقدم ١٠ مليارات دولار إلى ١٥ مليار دولار إذا كان هناك انتقال سياسي سليم ووافقوا كلهم على بقاء الأسد".

وقال المصدر: إن "دول مجلس التعاون الخليجي لن تعطي أي عقود أو تمويل لأي كيان مثل الحكومة السورية التي لها علاقات وثيقة مع لاعبين شيعة مثل حزب الله وإيران".

وقال علام إن الحجّة المضادة هي أن دول مجلس التعاون الخليجي قد تقدم، بكل وضوح، الأموال والاستثمارات الخاصة لمواجهة تأثير طهران والمشيعة في سوريا. ولكن إذا كان ذلك سيحدث، فإن مجلس التعاون الخليجي سيتعين عليه أن يغير موقفه من الأسد.

وينطبق الأمر نفسه على أنقرة التي عارضت دمشق، بينما دفعت ١٢,٥ مليار دولار خلال النزاع لاستضافة ٣,٢ مليون لاجئ سوري داخل حدودها.

وقال اتيليا يسيلادا، المحلل المقيم في إسطنبول في شركة غلوبال سورس بارتريز، وهي شركة استشارية دولية في مجال الأعمال: "تعد تركيا خياراً طبيعياً لقيادة إعادة الإعمار الاقتصادي، إلا أن العقبات السياسية ما زالت قائمة".

"تركيا ليس لديها مصلحة في إنهاء الحرب السورية، وسوف تبذل كل ما في وسعها من أجل استمرارها، من خلال وكلاء أو التدخل المباشر. بالنسبة للحل، أنقرة هي فاعل براغماتي عندما يتعلق الأمر بالمصالح التجارية، وخاصة إذا كان هناك حكومة انتقالية في سوريا، ستكون أكثر قبولاً في العالم".

أوروبا: اللاجئين كرافعة مالية



يحرص الاتحاد الأوروبي على احتواء تدفق اللاجئين إلى أوروبا نفسها وجيران سوريا. ويوجد حالياً أكثر من ٩٧٠,٠٠٠ طالب لجوء سوري في دول الاتحاد الأوروبي.

كما أن الاتحاد الأوروبي شريك تجاري رئيسي لسوريا. وبلغت قيمة التجارة بين الاتحاد الأوروبي وسوريا، في عام ٢٠١٦، ٥٠٠ مليون دولار، أي أقل بقليل من سبعة في المئة ممّا كان عليه قبل الحرب في عام ٢٠١٠ حيث وصل ٧,٢ مليارات دولار.

هل سيُشجع برنامج واسع لإعادة الإعمار اللاجئين الخمسة ملايين بالإضافة إلى الذين غادروا سوريا على العودة إلى ديارهم؟

قال قطان: "لدى دمشق بطاقتان على الطاولة: اللاجئين، حيث يرغب عدد من دول الاتحاد الأوروبي في إعادتهم إلى بلادهم، ولهذا السبب ترسل ألمانيا الكثير من المساعدات. و[الثانية] تبادل المعلومات الاستخباراتية حول الكيانات الإرهابية، كما حدث بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١".

وأضاف أن "بعض الحكومات الغربية زارت دمشق لاستئناف هذه العلاقات على المستوى الثنائي خارج إطار الاتحاد الأوروبي، وهذه انتهازية ولكنها مهمة للحكومة".

وقال الاتحاد الأوروبي إنه يريد الإسهام في "تحقيق الاستقرار والانتعاش المبكر للمناطق التي انخفض فيها العنف".

وقال قطان: "الانتعاش المبكر" في ذهني هو إعادة الإعمار والتنمية".

ولكن هناك تحذير واحد: الاتحاد الأوروبي هو طرف آخر يريد الانتقال السياسي؛ أي تخلي الأسد عن السلطة. وهذا ما دفع موسكو إلى اتهام بروكسل بـ"تسييس المساعدات".

كما نصت منظمات الإغاثة الغربية التي اجتمعت في بروكسل في نيسان/أبريل ٢٠١٧ على نفس الشروط. وفي بيان مشترك قالت منظمة كير الدولية ولجنة الإنقاذ الدولية والمجلس النرويجي للاجئين ومنظمة أوكسفام وإنقاذ الطفولة: "ينبغي أن يكون الدعم الدولي مشروطاً بإيجاد حل سياسي متفق عليه، واحترام حقوق الإنسان، وحماية مجتمع مدني مستقل. وبغض النظر عن هذه الظروف فإن التحرك نحو المساعدة في إعادة الإعمار يخاطر بمزيد من الضرر أكثر ممّا ينفع".

وبالمثل قال الأسد إنه ليس للاتحاد الأوروبي دور يؤديه في إعادة إعمار سوريا.

وكما هو الحال، يبدو أن الاستثمارات الأصغر حجماً من أوروبا هي أكثر أملاً. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت وزارة المالية السورية أنها تستعد لإعادة إطلاق المجالس التجارية الثنائية مع العديد من الدول التي تعتبرها "صديقة"، بما في ذلك الجمهورية التشيكية.

وقال علام: "سوريا لا تحتاج إلى كميات هائلة من الخارج كما يتوقع الناس، ويمكنهم الحصول على مشاريع البنية التحتية الصغيرة من الخارج والباقي يقومون به بأنفسهم".

وأضاف: "تبرعت أندونيسيا بعدد قليل من المستشفيات وسيارات الإسعاف وفعل الماليزيون الشيء نفسه، وهو نشاط اقتصادي صغير يحافظ على الحكومة. وفرنسا وأوروبا مخطئتان إذا اعتقدتا أنهما يمكنهما ابتزاز سوريا بشروطهما".

الشركات متعددة الجنسيات: تضررت بسبب الضرائب

إن قوة الإنفاق بين المسهملين السوريين ضعيفة بشكل كبير بعد ست سنوات من الصراع. بلغ إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٦ ١٥ مليار دولار فقط، أي ربع ما كان عليه في عام ٢٠١٠. يعيش أكثر من ٨٠ في المئة من السوريين تحت خط الفقر، وفقاً للأمم المتحدة. حتى قبل النزاع كانت السوق أكثر نشاطاً، وانخفاض القوة الشرائية يعني ربحاً منخفضاً للشركات.



وهذا جذاب على الأقل للبلدان التجارية من الدرجة الثانية والثالثة مثل البرازيل والهند وجنوب أفريقيا وماليزيا والجزائر ومصر.

وقال علام: "إن نجاح الحكومة السورية قبل الحرب كان بسبب فتح الاقتصاد أمام الدول التي لم تتاجر كثيراً، هم [دمشق] يقومون بإحياء ما كان موجوداً من قبل، لا شيء مهم، ولكن قد يكون مفيداً". وأشار قطان إلى الرسوم الجمركية وصعوبات العمل في سوريا كعقبات أمام الاستثمار الغربي المباشر. "على مستوى الأعمال، انظر إلى المنظور الاقتصادي قبل عام ٢٠١١: لماذا لم تكن هناك شركات غربية، باستثناء شركات الطاقة، أو الخليجية التي كانت تابعة للنظام عندما كانت العلاقات حسنة؟".

وأضاف "علمهم الآن إقناع الشركات متعددة الجنسيات بالمجيء من أجل الحصول على المال، لكن الحكومة تستطيع مصادرة الاستثمارات أو حقوق الملكية".
إن الهيمنة المستمرة لأمرء الحرب والقادة المقربين منهم رادعة هي أيضاً، وكذلك العقوبات الدولية.

السوريون في الخارج: هل هم موضع ترحيب؟

تأسست جمعية الأعمال الدولية السورية (سيبا) في تموز/يوليو في مرسيليا، برعاية البنك الدولي، وهي مبادرة لتشجيع رجال الأعمال السوريين المغتربين على الاستثمار في إعادة الإعمار.

وقال رياض الخوري، مدير (الشرق الأوسط) في مستشارة المخاطر السياسية (جيوكونوميكا) ومقرها عمان، إنه ذلك محتمل "فهناك ما يقرب من ١٠٠ مليار دولار من الأموال السورية خارج البلاد"، مضيفاً "الكثير من هذه الأموال سيعود؛ لأن الحكومة تحتاج إلى [أموال] الشتات أكثر من ذي قبل، لذلك هناك فرصة. وسيكون التمويل أسرع بكثير ممّا يتوقعه الناس". ومن شأن هذا الاستثمار أن ينسجم مع إستراتيجية دمشق الواضحة المتمثلة في جذب الاستثمارات الصغيرة من جهات فاعلة متعددة. بيد أن البلاد ترسل رسائل مختلطة وفقاً لما ذكره يازجي.

وبينما ناشد بعض أعضاء الحكومة المغتربين إعادة الاستثمار وتقديم حوافز مثل الصناعيين في مصر، نددت الصحف المحلية المملوكة للدولة برجال الأعمال الذين فروا من سوريا ووصفتهم بالخونة. وقال يازجي: "هناك الكثير من المصالح المتضاربة".

في تشرين الأول/أكتوبر، جمدت دمشق أصول عماد غريواتي، رجل الأعمال الذي بنى ثروته من العلاقات مع الحكومة، ولكنه توجه إلى دولة الإمارات العربية المتحدة بمجرد اندلاع الصراع. وقال يازجي: "إنها رسالة أرسلت إلى المستثمرين: أي شخص لا يدعمنا لا يمكن أن يلعب معنا".

إذن أين يترك ذلك عملية إعادة إعمار سوريا؟

ما لم يكن هناك سياسة رئيسية من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وتركيا تجاه حكومة الأسد فإن سوريا لن تحصل على عشرات المليارات من الدولارات اللازمة لإيقاف البلاد على قدميها. وقال قطان: "إن القول بأن مليارات الدولارات سوف تأتي هو مجرد أمنيات".

وبدلاً من ذلك سيتعين على سوريا الاعتماد على الاستثمارات الصغيرة وتطوير البنية التحتية لدفع نفسها. إن إعادة الإعمار لن تكون إلا مشروعاً طويلاً الأجل، وهذا فقط إذا وضعت دمشق إستراتيجية في نهاية المطاف.

وقال علام: "الاستثمارات الصغيرة والتجديد التدريجي للشركات لن يغير اللعبة، ولكنه سيبيقي الاقتصاد المحلي قائماً".

رابط المقال الأصلي: [http://www.middleeasteye.net/essays/after-war-who-is-going-pay-syria-](http://www.middleeasteye.net/essays/after-war-who-is-going-pay-syria-reconstruction-russia-iran-assad-china-871238355)

[reconstruction-russia-iran-assad-china-871238355](http://www.middleeasteye.net/essays/after-war-who-is-going-pay-syria-reconstruction-russia-iran-assad-china-871238355)